إنتاج كتب الأطفال فى تونس

د. رجاء فنيش دواس

المعهد الأعلى للتوثيق - تونس

لابدّ أنت نتعرّض قبل الشروع في تناول موضوع البحث إلى اعتبارات منهجية أوَلية تتعلّق بالمصادر المعتمدة من ناحية ـ مدى مصداقيتها وشموليتها ـ وبالمنهج المتّبع فى ضبط المعلومات وحصرها وتحليلها وتقصّي أسباب الظواهر والاتجاهات المتجلية فيها من ناحية أخرى.

ونمرّ بعد ذلك إلى تحديد ملامح وخصائص نشر الكتب غير المدرسية الموجهة للأطفال باعتبارها تَتَبوَّؤ الصدارة من الناحية الكمية داخل فصيلة الكتاب الثقافى من جهة كما تعكس من جهة أخرى بجلاء أهمّ العوارض المزمنة والمشاكل الهيلكية التى يعانى منها قطاع النشر فى تونس.

ولا تمثل هذه الورقة سوى لمحة موجزة عن بعض النتائج التى أفضت إليها الدراسة الببليومترية التى أنجزناها حول إنتاج كتب الأطفال من 1977 إلى سنة 1995.

وارتأينا أن نعتمد العقاربة الببليومترية باعتبارها تحتوى على المناهج الكميَة والتحليليَة (الببليومتريا الوصفية والاستقرائية) بهدف:

1- إنجاز سلاسل إحصائية دقيقة حول الحجم السنوى للإنتاج المنشور.

2 -إستجلاء ملامح ومميزات النشر حسب بعض البيانات الواردة فى الببليوغرافيا الوطنية التونسية.

3 - محاولة تحليل بعض العوارض والظواهر التى أفرزناها بالرجوع إلى واقع النشر فى تونس وتحديد العوامل الداخلية التى تؤثر سلبا أو إيجابا على مساره العام.

واعتبارا لعجزنا على تغطية كل مجالات الإنتاج الفكرى فإننا اخترنا أن نواكب كتاب الطفل عبر تطوره نظرا للحركية التى يمتاز بها هذا القطاع حيث تتنوع فيه أساليب النشر وأنماطه. كما تتدخل فيه أطراف عديدة (شركات نشر حكومية وخاصة، كبيرة وصغيرة الحجم مؤسسات طباعة...)

ولقد غطت هذه الدراسة فى جزئها الأول الفترة الفاصلة بين 1977 و 1987 ونحن حاليا بصدد استكمالها وإعداد السلاسل الإحصائية المسترسلة التى تمتد إلى حد 1995*[1] وهو تاريخ صدور آخر عدد للببليوغرافيا المذكورة والتى تمثل بلا ريب المصدر الرئيسى لعملنا وإننا واعون تعاصر الوعى بغزارة وتنوع المعطيات الواردة فى التركيم

* (1) لقد وقع نشر الجزء الأول (1977 - 1987) من هذه الدراسة من طرف البنك العالمى للدول الفرونكوفونية واعتمدنا فيه على 3 مؤشرات: مؤشر العناوين، المؤلفين والناشرين.

البيليوغرافى السنوى والتى يمكن استغلالها من زوايا عديدة وحسب أهداف مختلفة، لذلك اخترنا الاعتماد على بعض المؤشرات البيليوغرافية دون غيرها خدمة لاتجاهات وأهداف البحث وهى الآتية:

1 - عناوين المؤلفات وتدلنا على حجم الإنتاج العام.

2 - بيان الطبعة للتعرف عن حجم العناوين التى أعيد طبعها.

3 - بيان المسؤولية لحصر نسبة الكتب الواردة بدون اسم مؤلف والقادرة بلا ريب عن شركة النشر التى تتولى تأليفها بنفسها.

4 - حقل الناشر لضبط حجم الكتب القادرة على نفقة للمؤلف وللتعرف على نوعية دور النشر التى تتولى إنتاج كتب الأطفال.

وقبل الشروع فى عرض أهم النتائج التى أفضى إليها هذا العمل لابد من التعرض ولو بعجالة إلى قضية المصادر المعتمدة.

حيث نشير فى هذا الصدد إلى قلة الدراسات الإحصائية أو التحليلية التى تناولت موضوع النشر فى تونس.

ويمكن فى هذا الصدد اعتبار البيليوغرافيا الوطنية هى المصدر الثابت الوحيد المتوافر للباحث نظرا لطابعها الشمولى ولمسحها لكل السنوات ابتداء من تاريخ تطبيق قانون إجبارية الإيداع الشرعى (البند 8 من قانون الصحافة الصادر فى أفريل 1975 وقد تمّ تنقيحه بمقتضى قانون 88 - 89 الصادر فى 2 أوت 1988).

ولقد أتخذت إجراءات قانونية عديدة لضمان نجاعة تطبيقه أهمها ما جاء فى البند 11 «يتم حجز العدد المناسب من النسخ فى صورة عدم التطبيق التام أو الجزئى للإيداع»، كما ينص البند 12*(1) على أن المخالفين يخضعون لعقوبة مالية يتراوح مقدارها بين 20 و 400 دينار».

ورغم ما تتسم به هذه الإجراءات من صرامة فالببليوغرافيا الوطنية لا تخلو من الثغرات والنواقص مردها أساسا بعض التجاوزات التى تحدث من قبل شركات النشر والطباعة. وهذا ما لاحظناه بأنفسنا عندما قمنا بموازنة ما جاء فى البيليوغرافيا من عناوين مع ما ورد فى قوائم الكتب الصادرة عن أهم دور النشر فى الفترة الفاصلة بين1977 - 1987

ولكن لم نتمكن من هذا الإطار من قياس الفارق كما يقول Rebort Estivals*(2) بين حجم الإنتاج الفعلى للكتب وبين حجم الإنتاج المعلن عنه فى البيليوغرافيا نظرا لنقص المصادر 2 أما من جانب الناشرين فرغم مرور أكثر من 35 سنة على إنشاء أول دار نشر (وهى الشركة القومية للنشر والتوزيع) التى عوضت سنة 1964 بالشركة التونسية للتوزيع فلم يتم بعد إصدار «الفهرس العام للكتب المنشورة» التى تعتبر أداة ضرورية وناجحة للتعريف بما ينشر سنويا فى تونس كما تعتمد لرصد العناوين الصادرة فى مختلف المجالات وتتبع تطورها السنوى. وقد أوصى إتحاد الناشرين فى العديد من الفرص بإصدار مثل هذه النشرية ولكن لم تحظ هذه التوصية بالتجاوب المطلوب.

وفى انتظار إنجاز مثل هذه الأدلة الببليوغرافية الاحصائية لا يسعنا إلا أن نعتمد على الفهارس السنوية للببليوغرافيا الوطنية ويبقى عملنا بدون شك محدودا بحدود المصادر المعتمدة.

* (1) قانون عدد 75 - 32 بتاريخ 28 أفريل 1975 صدر فى الرائد الرسمى عدد 29 فى 29 أفريل 1979.

* (2) Robert Estivals: La Bibliologie...

2 -أهم نتائج الدراسة الببليومترية:

نشير أولا إلى أننا تولينا تجميع الجانب الوصفى والتحليلى فى حيز واحد اجتنابا لتشتت المعطيات.

أ ـ حجم الإنتاج العام وتقلباته السنوية:

تجدر الإشارة إلى أننا أخذنا بعين الاعتبار فقط العناوين الجديدة الصادرة سنويا باللغة العربية. وعن تتبع حركة الإنتاج على ما يقارب 20 سنة (من 1977 إلى 1995) نلاحظ الآتى:

سلسلة إحصائية

العناوين الجديدة المنشورة بين 1977 - 1995

السنة	عدد العناوين	النسبة المئوية
1977	24	2
1978	14	1
1979	65	6
1980	15	1
1981	36	3
1982	139	12
1983	24	2
1984	33	3
1985	104	9
1986	96	8
1987	48	4
1988	69	6
1989	77	7
1990	119	10
1991	77	7
1992	52	5
1993	69	6
1994	14	1
1995	60	5
المجموع	1135	

obeikandi.com

العناوين الجديدة المنشورة بين 1977 - 1995

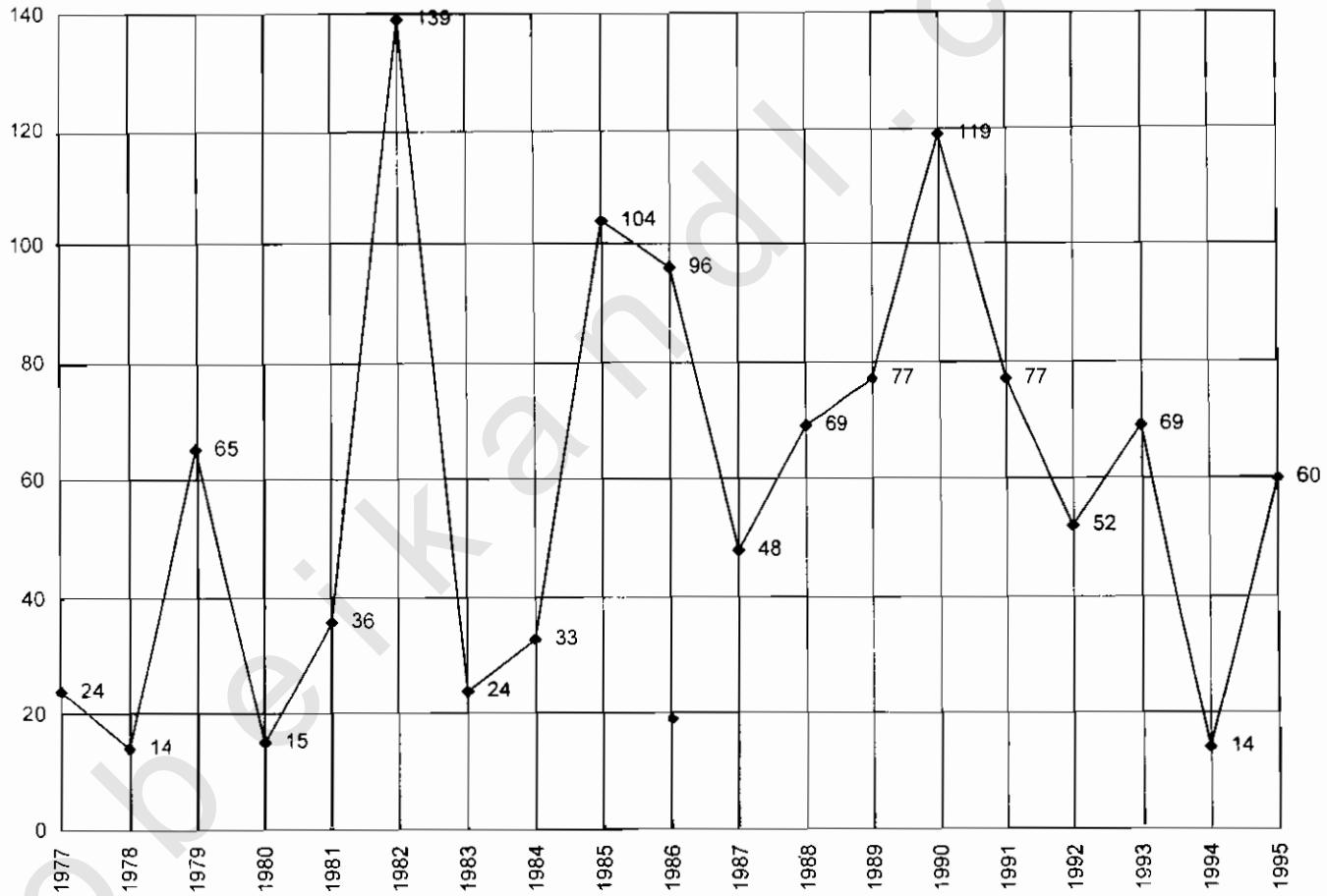

obeikandl.com

ـ لم يتطور الإنتاج بصورة متواصلة بل تخللته تقلبات.

ـ إن الخط البيانى الذى يمثل تطور الإنتاج مرتج حيث يحتوى على حركات تصاعدية (دورة الإنتاج) تليها أخرى منخفضة. وتدوم دورة التذبذب (cycle de fluctuation) حوالى السنتين أو الثلاث.

ولقد انسحبت هذه الظاهرة على قطاع إنتاج الكتب عامة كما أشار إلى ذلك رئيس إتحاد الناشرين فى ندوة صحفية حيث قال: «لقد دعانا هذا القطاع إلى كثير من التفاؤل أحيانا وسبب لنا الكثير من الإحباط فى أحيان أخرى ذلك أن الكتاب دوما بين مد وجزر إما تارة يبلغ إنتاجه ذروته ويفقد هذه الذروة تارة أخرى».

*(1)والملاحظ فى خصوص كتاب الطفل أن الإنتاج بلغ ذروته خلال العشرين سنة 1982 (131 عنوانا) بينما انخفضت نسبته إلى حد 14 عنوانا سنتى 1978 و 1994 ولم يتجاوز سنة 1995 60 عنوانا. ونتساءل فى هذا الصدد عن أسباب هذه التقلبات التى تكاد تخضع لنسق دورى منتظم؟

ونسوق هنا بعجالة بعض الملاحظات والتى يمكن أن تكون نقطة إنطلاق لتحليل أشمل.

ـ تعكس هذه الظاهرة ضعف النسق الذى يميز عملية النشر حيث يبدو المجهود المبذول فى هذا الاتجاه منقطعا وغير متواصل. ويعزى ذلك إلى قلة استخدام الوسائل الحديثة فى تقصى إتجاهات تطور السوق وإلى ضعف التأقلم مع القوانين الإقتصادية والتى تحدد ڤوالية القطاعة (دراسات توقعية أو استشراقية) ولقد فسر Jeau Marie Bouvaist*(2) فى كتابه pratique et métiers de l édition بعض ضرورات المهنة فقال: «لا يمكننا أن ننتج ثم أن نحاول البيع كما هو الشأن فى اقتصاد الخصاصة بل لابد من الانطلاق فى حاجيات السوق [...] لإنتاج ما يمكن إنتاجه ويتكرس الابتكار خاصة فى مستوى إتقان أساليب تنمية المبيعات وتوزيع الكتاب...»

إن غياب هذا التوجه وانعدام استراتيجية للنشر أديا إلى تذبذب الإنتاج وتقلصه فى سنوات عديدة. ويوضح عبد العاطى عبد الله مهدى فى مقاله «من أجل استراتيجية للنشر فى البلدان العربية»*(3) أن هذه الظاهرة مشتركة للعديد من البلدان العربية.

أما فى تونس فنلاحظ بالفعل أن 91,5% من دور النشر التونسية تفتقر إلى قسم دراسات أو تخطيط وهذا ما يؤكد تهميشها أو إقصاءها لدور البحث أو التخطيط فى السياسات المتبعة كما بينته دراسة أنجزها المركز الوطنى للدراسات الصناعية سنة 1984*(4) أما السبب الثانى لهذه التقلبات السنوية فيعزى إلى أن الناشر يحب تجميع عدد هام من العناوين للحصول على تخفيض على السعر الجملى من قبل شركة الطباعة. وهى ظاهرة ثابتة سواء بالنسبة للشركات العمومية أو الخاصة أو بالنسبة للمؤلفين الذين يتحملون أعباء طباعة مؤلفاتهم وتوزيعها. فعلى سبيل المثال أصدرت الشركة التونسية للتوزيع سنة 1988, 15 عنوانا (على مجموع 69 عنوانا صادرا) و 28 عنوانا (على مجموع 71) سنة 1989. أما بالنسبة للعناوين المنتجة على حساب المؤلف فصدر منها مثلا عن

* (1) ندوة صحفية صدرت فى جريدة الحرية فى أفريل 1998.

* (2) J.M.Bouvaist. Pratiques et métiers de l'édition. Paris: Edition Prowodis, 1976 - p 16.

* (3) صدر فى مجلة الناشر العربى ـ عدد 11 ـ سنة 1988 ـ ص 4 .

* (4) دراسة عنوانها تكلفة الكتاب الثقافى فى تونس الجزء الثانى ـ سنة 1984 ـ ص 10.

ابن زويتن سنة 1991 , 25 عنوانا فى سلسلتين «اضحك مع جحا» و«حكايات مفيدة».

وكثيرا ما تنتج دور النشر مجموعة كتب لمؤلف واحد فى نفس السنة والأمثلة عديدة نسوق البعض منها: أصدرت دار اليمامة عنوانا لقاسم بن مهنى سنة 1993، كما نشرت شركة بابريس ـ نابل 16 عنوانا لـ: عامر اسماعيل.

ـ أما السبب الثالث فيتعلق بمدة إستنفاد مخزون الكتب التى تظاهى تقريبا السنتين بالنسبة للأصناف الأكثر انتشارا (خاصة صنف كتب الأطفال التى يناهز فيه عدد النسخ أكثر من 5000 نسخة بينما يتراوح معدل السحب فى تونس بين 1000 و 3000 نسخة)*(1) ولا تصدر عادة دور النشر عناوين جديدة إلا بعد انتفاد المخزون تجنبا لتراكمه وسوء بيعه. وفى نفس السياق لاحظنا فى الرسم البيانى للإنتاج أن دورة التذبذب تمثل سنتين أو ثلاث على أقصى تقدير (فيبلغ مثلا عدد العناوين الجديدة 24 سنة 1977 و 149 سنة 1978 ثم يرتفع إلى 65 سنة 1979 وينخفض مرة أخرى إلى 15 سنة 1980 و 38 سنة 1981 ليبلغ 139 سنة 1982...) وربما تتناسب مدة دورة التذبذب مع فترة استنفاد مخزون الكتب وتستحق هذه الملاحظة بلا ريب المزيد من التعمق والتحليل.

2 - عدد العناوين معادة النشر:

إن ارتفاع حجم هذا الصنف فى الكتب لجلى تماما خلال العشرين سنة حيث تفوق نسبتها 40% من مجموع الإنتاج. ولقد اختصت بعض دور النشر أو تكاد. فى إعادة الطبع ونذكر منها خاصة الدار التونسية للنشر حيث لا تمثل نسبة العناوين الجديدة الصادرة عنها سوى 28.6% خلال العشرية 77 - 487 ثم تتضاءل تدريجيا إلى حد بلوغ عنوانين فقط سنة 1990 وعنوان واحد سنة 1993 (للمؤلف مصطفى مداينى) أما بالنسبة للعناوين التى أعيد طبعها فهى تكاد تكون نفسها حيث وقع إعادة طبع بعض القصص للمرة 17 أو 15 نذكر منها بالخصوص. «شجرة الذهب» لناجى الجوادى وبعض مؤلفات محمد العروسى المطوى.

ويمكن أن نلاحظ فى هذا الصدد أن التجاء العديد من شركات النشر إلى إعادة طبع العناوين بصورة مكثفة لدليل على الصعوبات المالية التى تتخبط منها والتى تجعلها تراهن على كتاب الطفل باعتبار انخفاض تكلفته بالمقارنة مع الأصناف الأخرى «فباعتبار نفس كمية السحب تناهز تكلفة نسخة واحدة من قصة للأطفال 300 مليم بينما تبلغ تكلفة الكتاب الثقافى العادى 500 مليم»*(2).

وتنخفض هذه التكلفة كلما ازداد عدد النسخ ارتفاعا فالكتب معادة النشر تسحب فى 5,300 أو 10,300 نسخة من طرف الدار التونسية للنشر مثلا وهى نسبة مرتفعة مقارنة بمعدل السحب فى تونس والذى يتراوح بين 400 و 300 نسخة. علاوة على انخفاض تكلفة الكتب معادة النشر عامة بالنسبة لغيرها من المؤلفات نظرا لضآلة حقوق التأليف.

3 - ارتفاع نسبة الكتب المنشورة على نفقة المؤلف:

نلاحظ خلال العشرية الأولى 1977 - 1987 أن نسبة هذا الصنف من الكتب يناهز 13%. وترتفع هذه النسبة خلال بعض السنوات الموالية لتصل إلى 65% سنة 1993.

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى تفشى هذه الظاهرة*(3) وفسرها البعض بالعجز المالى الذى

* (1) انظر جريدة الحرية 12 أكتوبر 1989 ودراسة المركز الوطنى للدراسات الصناعية ـ الجزء الثانى ـ ص 99.
* (2) دراسة المركز الوطنى للدراسات الصناعية ـ الجزء الأول ص 79.
* (3) انظر مقال صدر فى جريدة لابراس فى ديسمبر 1994.

سلسلة إحصائية

العناوين الجديدة المنشورة بين 1988 - 1995

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد العناوين المعادة النشر	17	9	12	39	35	48	12	13
العدد الجملي للعناوين	86	86	131	116	87	117	26	73
النسبة	165	10	9	34	40	41	46	18

obeikandl.com

العناوين الجديدة المنشورة بين 1988 - 1995

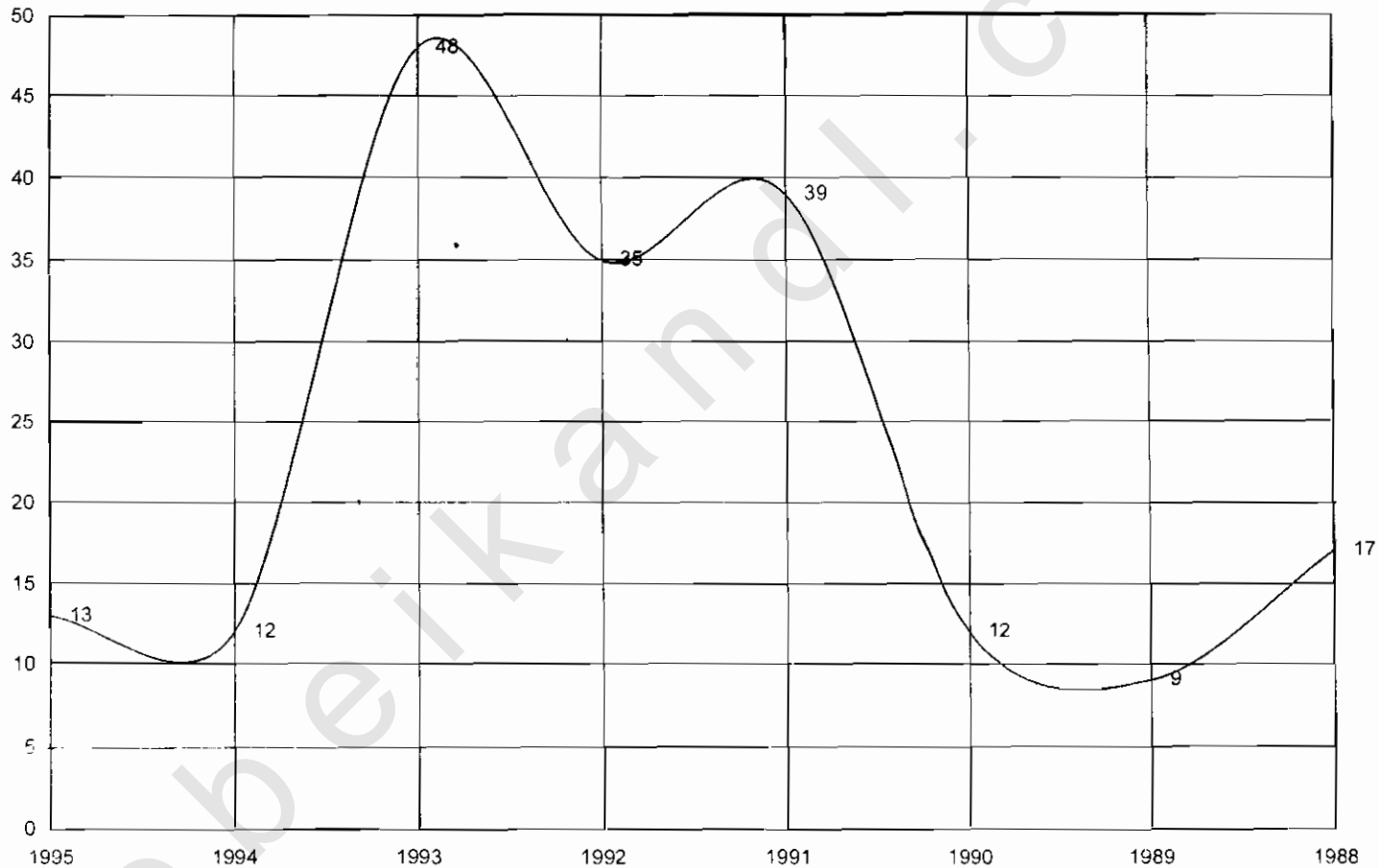

obeikandl.com

سلسلة إحصائية

العناوين الجديدة المنشورة بين 1988 - 1995

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد العناوين المنشورة على نفقة المؤلف	19	12	21	91	30	41	2	13
العدد الجملي للعناوين	86	86	131	116	87	117	26	73
النسبة	22	14	16	78	34	35	8	18

obeikandl.com

عناوين منشورة على نفقة المؤلف

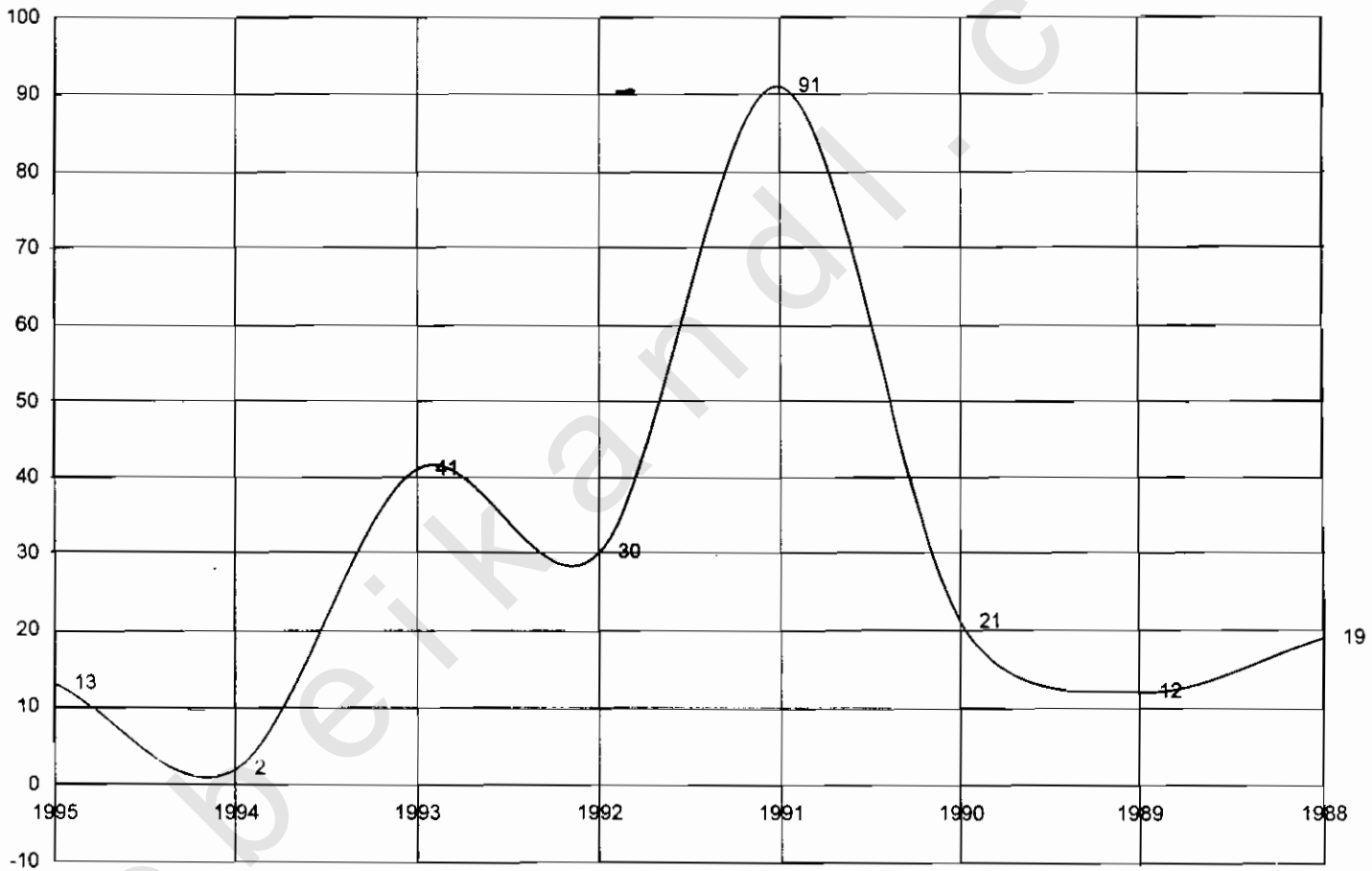

obeikandl.com

أصبحت عليه شركات النشر الكبرى والتى كانت مهيمنة على القطاع حيث أنها تولت بين - 1977 1977 نشر ما يقارب ثلثى الإنتاج فى قطاع كتاب الطفل مثلا ولكن أوضاعها تدهورت تدريجيا منذ أواخر الثمانينات فتم التفويت التام فى الشركة التونسية للتوزيع وتقلص عدد العاملين فى الدار التونسية للنشر إلى 25 شخصا بينما تراكم مخزون الكتب غير المباعة إلى ما قيمته 5000,000 دينار ونتيجة لذلك تضاءل دور القطاع العام وتضخمت مكانة الشركات الخاصة ونذكر منها بالخصوص (دار المعارف سوسة ـ بابريس نابل ـ دار القدس للنشر ـ مؤسسات ابن عبد الله ـ دار اليمامة...).

وتألقت شركات مثل سيريس للنشر وأليف التى أنتجت سلاسل جيدة حظيت برضى وإعجاب شرائح عديدة فى القراء داخل البلاد وخارجها مع الملاحظة أن أليف تلجأ عادة إلى النشر بالاشتراك مع شركات أجنبية (فرنسية خاصة ولكن كذلك إيطالية وإسبانية...)*(1)- CNRS, Hatier.

ولكن دور النشر ما زالت عامة تعانى من ثقل تكلفة الكتاب وخاصة من تكلفة الطبع الباهظة والتى تمثل 35% من مجموع مصاريف الناشر*(2) ويعزى ذلك أساسا إلى ثمن الورق المشط وهو من أغلى الأثمان الموجودة حالياً فى العالم (كيلو غرام واحد من الورق الثقافى فى الأسواق العالمية يساوى 800 مليم فى حين أنه يباع فى تونس 1.600 مليم) ويرجع ذلك إلى التوظيف الجمركى المشط المفروض على الورق*(3).

ولقد سعت الحكومة منذ مارس 1981 إلى دعم الورق وتغطية ما يقارب 60% من تكلفته. ولكن اعتبر هذا الإجراء غير مرض من قبل اتحاد الناشرين الذى طالب بتحرير توريد الورق ودفع كل المعاليم الجمركية المفروضة عليه*(4) وتنعكس هذه الصعوبات المالية فى تعامل شركات النشر مع المؤلفين حيث توسعت الهوة بينهما وارتفعت أصوات الاحتجاج خاصة من قبل المؤلفين الذين قلّما يحصلون على حقوقهم عن الآجال المطلوبة وبالمقدار المتفق عليه بل وعادة ما يتجاوز التأخير فى الدفع بضعة سنوات (3 - 5 سنوات) علاوة على انخفاض حقوق التأليف التى لا تتجاوز فى أحسن الحالات 12% وهى تمثل 4% فقط من تكلفة نشر كتاب الأطفال*(5) المسحوب فى 10,000 نسخة ونتيجة لتردى أوضاع المؤلفين ماديا ومعنويا، توجه عدد هام منهم إلى النشر على حسابهم الخاص. وتزايد عددهم فى هذه السنوات الأخيرة مقارنة مع العشرية 1977 - 1987 كما بينا ذلك أعلاه.

ودائما فى نفس السياق اتخذت فى بداية الثمانينات بعض المبادرات التى أدت إلى تأسيس دور نشر خاصة من طرف بعض المؤلفين*(6). ونذكر منها خاصة تعاضدية دار صفا للنشر والتوزيع وقد أسّسها ثلّة من الكتاب التونسيين سنة 1979 ثم توقف نشاطها أواخر الثمانينات. كما نذكر كذلك

* (1) أشهر ما صدر عن تأليف الكتب المتحركة التى تعرف بالتراث المتوسطى والتى ترجمت فى 5 لغات (النيل ـ القدس ـ تونس المدينة اليونان...) 6 و 13 قصة لألف ليلة وليلة ـ الكتب الجميلة التى تعرف بتونس.

* (2) تكلفة الكتاب الثقافى ـ المركز الوطنى لدراسات الصناعية ـ الجزء الأول ص 52.

* (3) انظر ما جاء فى المستقبل بتاريخ 22 / 12 / 1994.

* (4) انظر اللائحة التى قدمها إتحاد الناشرين للمجلس الوطنى للنشر بتاريخ 7 أكتوبر 1991.

* (5) تكلفة الكتاب الثقافى ـ نفس المصدر ص 43 ـ الجزء الثانى.

* (6) رجاء فنيش دواس:
دراسة ببليومترية لنشر كتب الأطفال من خلال الببليوغرافيا الوطنية (1977 - 1987) ، 1994 ـ أوتاوا: البنك الدولى للمعلومات حول الدول الفرونكفونية (بياق ـ دراسات).

دار الأخلاّ للنشر التى ظهرت سنة 1981 ثم تحول إسمها إلى مؤسسة أبو وجدان للطباعة والنشر والتوزيع وقد أشرف عليها الشاذلى ابن زويتن (وهو من أكثر مؤلفى كتب الأطفال انتاجا) والصادق شرف ـ ولكن لم تعمر هذه المؤسسة بدورها طويلا حيث أصبح الشاذلى ابن زويتن نفسه ينشر إما على حسابه الخاص أو فى مؤسسة بابريس بنابل ابتداء من سنة 1989 وهذا ما لاحظناه أثناء مراجعة الببليوغرافيا الوطنية التونسية الصادرة.

4 - نسبة العناوين العامة بدون اسم المؤلف:

يمثل هذا الصنف من الكتب حيزا هاما بالنسبة للعدد الجملى للعناوين: وهى ظاهرة واكبت مسيرة إنتاج كتب الأطفال خلال ما يقارب 20 سنة. ففى العشرية الأولى أصدرت الدار التونسية للنشر 156 عنوانا بدون مؤلف (وهو ما يقارب نصف منتوجها العام ـ 276 ـ) فى شكل سلاسل تديرها الدار بنفسها (السلسلة العالمية التى تحتوى على قصص أجنبية مترجمة أو مقتبسة ـ والسلسلة المغربية فيها قصص من التراث الشعبى...)

وفى نفس هذه الفترة أصدرت الدار العربية للكتاب سلسلة «العالم بين يديك» التى احتوت على 55 عنوانا.

وتدعمت هذه الظاهرة ابتداء من 1987 حيث اتجهت بعض دور النشر الأخرى إلى توخى نفس الأسلوب فى النشر ونذكر منها دار اليمامة (سلسلة مكتبتى الجميلة سنة 1990) ودار القدس للنشر (حكايات البلبل الصغير للأطفال وسلسلة حكايات ألف ليلة وليلة) وتكاد تختص دار المعارف بسوسة فى إنتاج هذه النوعية من الكتب حيث من النادر جدا أن تصدر عنوانا يحمل اسم مؤلف بل تضطلع مصلحة الترجمة والتأليف التابع للمؤسسة بمهمة اقتباس أو ترجمة بعض القصص العالمية المشهورة. كما تلتجئ دار المعارف إلى خدمات جماعة من رجال التعليم يتولون التأليف بدون أن يتمتعوا بحقوقهم كاملة.

وعادة ما يعاد نشر هذا الصنف من الكتب العديد من المرات. فنلاحظ مثلا أن جل الكتب الصادرة عن دار المعارف بدون اسم مؤلف معادة النشر (21 عنوانا) كما تسحب جلها فى عدد ضخم من النسخ يتجاوز عادة 300 , 10.

وتعكس هذه الاختيارات قلة المجهود المبذول والبحث بدهاء عن الأشكال الأقل تكلفة فيتسنى للناشر سحب النسخ الوافرة وبيع الكتاب بأسعار زهيدة (150م ـ 250م...) فيتحقق له التربح الوافر بالمراهنة على الكم وعدم الحرص على جودة الكتاب محتوى وصورا وإخراجا. ولقد وجدت هذه الظاهرة صداها فى بعض الجرائد اليومية التى نوهت برداءة الكتب التى تشوه وتحرف النص الأصلى للقصة وتطعمه بصور شنيعة أو منقولة من كتب أخرى لا تمت له بصلة*(1).

ونلاحظ من ناحية أخرى أن الطرق المتوخاة من قبل الناشرين فى سبيل تذليل الصعوبات المالية كثيرة فالبعض يعدد وظائفه فيتحول إلى ناشر ـ مطبعى ـ كتبى ـ وحظيت هذه الظاهرة بتحليل ضاف من قبل عبد القادر بن الشيخ فى مقاله المتعلق بتوزيع الكتاب فى البلدان العربية.

كما يلتجئ بعضهم إلى انتحال صفة المؤلف فتتدخل المهام وتنقلب القيم فعوض أن يجسد التأليف معاناة الإبداع والقيم الفنية والجمالية نراه يخضع إلى اعتبارات ربحية ويتحول بدوره إلى صفقة تجارية كغيرها من الصفقات!

* (1) انظر جريدة لابراس ـ جويلية 1994 ـ ملحق الأحد.

* (2) عبد القادر بن الشيخ «مسألة التوزيع».

Rovue Tmnisienne de Communication No = 7. Jan / Jui / 1985 - pp 19 - 29.

سلسلة إحصائية

العناوين الصادرة بدون إسم مؤلف بين 1988 - 1995

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد العناوين الصادرة بدون إسم مؤلف	17	3	9	21	36	16	0	10
العدد الجملي للعناوين	86	86	131	52	87	117	26	73
النسبة	20	3	7	40	41	14	0	14

obeikandl.com

العناوين الصادرة بدون إسم المؤفة

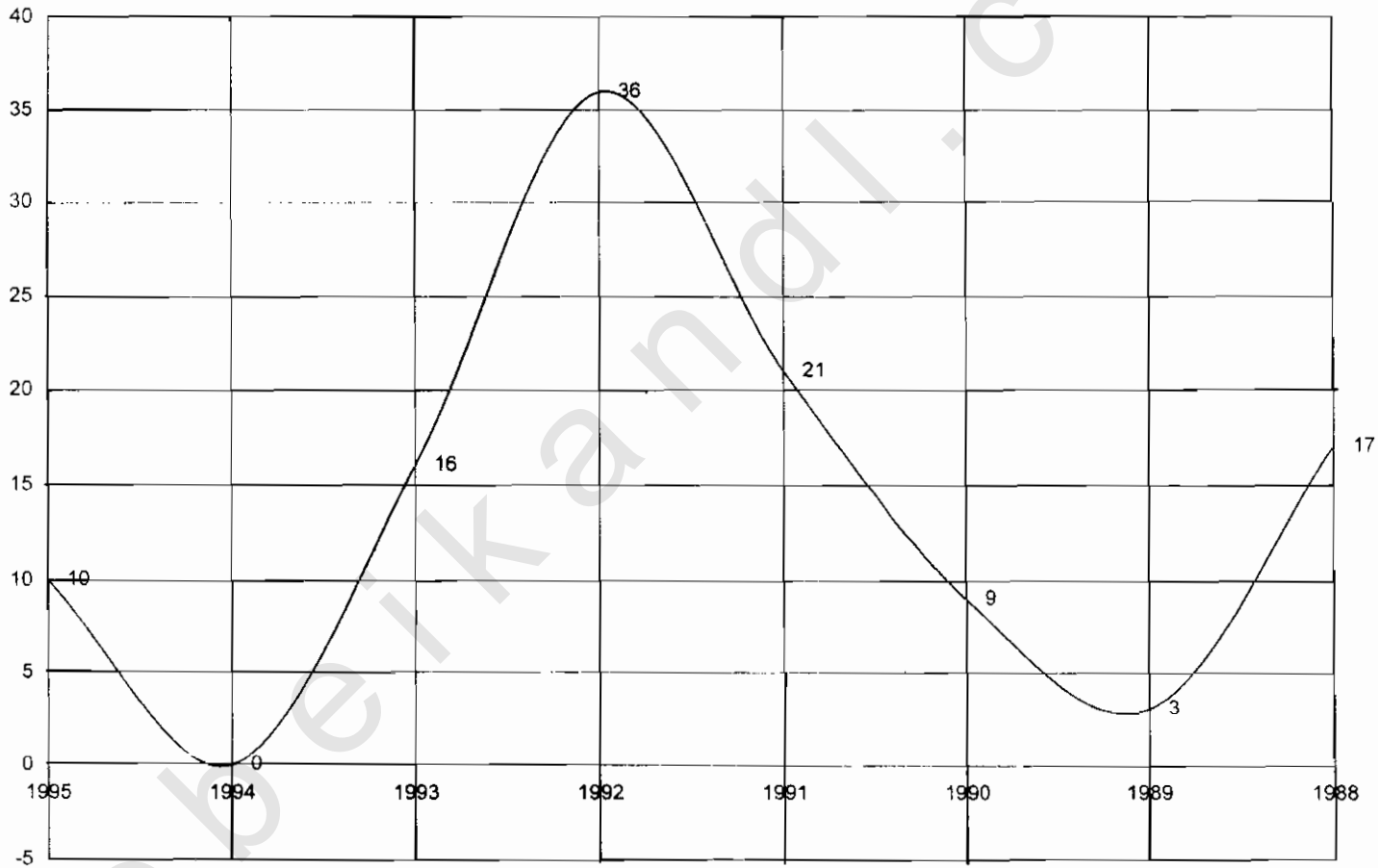

obeikandl.com

خاتمة:

لقد أبرزنا من خلال استقرائنا للبيانات الببليوغرافية بعض اتجاهات نشر كتب الأطفال فى تونس نختزلها فى ما يلى:

1 - لـم يتـطـور حجـم الإنـتاج مـا بـين 1977 - 1995 بل علاوة على التقلبات العديدة التى تميزه، شهدت السنتان الأخيرتان (1994 - 1995) انخفاضا جليا للعدد الجملى للعناوين 26 فى 1994 و 73 فى 1995.

2 - ارتفع عدد العناوين معادة النشر حيث تفوق نسبتها بين 1988 - 1995, 20% - واقتصر نشاط بعض المؤسسات على إعادة النشر بحثا عن متنفس لمشاكلها المزمنة.

3 - تطورت نسبة الكتب المنشورة على نفقة المؤلف فبينما كانت تناهز 13% فى العشرية الأولى، أصبحت تتجاوز 20% بين 1988 - 1995 ويعكس ذلك أزمة الدقة القائمة بـين المؤلف والناشر.

4 - تواصل إصدار الكتب التى لا تحمل اسم المؤلف وهى ظاهرة خطيرة واكبت الإنتاج خلال كامل الفترة وتنم على سياسة ترتكز على التربح السريع وقلة احترام القارئ الصغير.

Obeikandl.com